جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الاسلامية في النجف الاشرف

كلية الاعلام

قسم الصحافة

المادة/ تشريعات الاعلام وأخلاقياته

الفصل الأول

عنوان المحاضرة/ الرقابة على حرية الاعلام في الدول النامية

م.د. امير نجم عبود

تتمثل أبرز قيود وأساليب الرقابة على حرية الصحافة والإعلام في الدول النامية بالآتي:

١- هناك نسبة كبيرة من البلدان النامية تمنع حرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير مع استمرار الممارسات الغير الإنسانية وغير القانونية بحقهم وأكثر الصحفيين والإعلاميين يواجهون موجات العنف والملاحقة المستمرة من قبل الانظمة السلطوية الحاكمة اثناء تأديتهم لعملهم، ومنعهم من اداء عملهم بصورة شفافة، وتغطية الاحداث وتسليط الضوء عليها او ومنعهم أيضا من الحصول على المعلومة الخبرية من مصادرها وبشكل خاص في دوائر ومؤسسات الدولة، ومن تشخيص الظواهر السلبية في مجتمعاتهم. **كما وان (القوانين سرية المعلومات) والرقابة الشديدة عليهم تعمل على تقييد حقهم.**

٢- تمارس بعض هذه الانظمة الاستبداد والطغيان ضد الاعلاميين وتستخدم سياسة الترهيب لمنع الوصول الى المعلومات والحصول عليها، وتكميم افواههم من خلال متابعة تحركات الصحفيين والإعلاميين. كما يتعرض الصحفيون والإعلاميون الى الاعتقال بسبب انعدام الحرية في بعض البلدان النامية والتغييب والتهديد والمضايقات وحتى عمليات الخطف والتصفية الجسدية بحقهم. ويمنع النشر والحوار والديمقراطية، ويحظر توجيه النقد الى الممسكين بمقاليد السلطة الحكومية وغير الحكومية. وبالأخص عدم نشر اي موضوع حول التعددية الفكرية وديمقراطية الحكم. لأنهم يشعرون بان الحرية والديمقراطية والتعددية قد تنال من مصالحهم كما يتصورونها، والى فقدان سلطتهم. وتمارس هذه الأنظمة الضغط والكبت والقمع على الصحافة والإعلام.

٣- عدم حيادية ونزاهة بعض الاعلاميين في البلدان النامية، وغياب الصراحة والجدية والصدق في التعبير عن أفكارهم وأحاسيسهم اتجاه الشعب والوطن. حيث تصدر أوامر للمشرفين والمحررين والمخرجين والمقدمين في وسائل الاعلام من رجال السلطة بالعمل وفقاً للسياسة الحكومية. فضلاً عن الرقابة على المحررين وبتوجيههم نحو الوجهة التي ترضي أصحاب السلطة وفي المجال (الفكري

والثقافي والسياسي)، إذ في بعض الاحيان تخضع التقارير الاعلامية إلى الموافقات الأمنية، لذا تصبح تلك الصحف والمجلات خادمة للرؤى والمصالح والأغراض السياسية والاقتصادية السلطوية.

٤- ويقوم رئيس التحرير في وسائل الاعلام التابعة للنظام الحاكم ومساعدوه بالرقابة على المثقفين الذين يدافعون عن الشعب والوطن، فضلاً عن تحييدهم.

٥- عدم مواكبة عصر عولمة وسائل الاتصال وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات. بسبب القوانين المقيدة لوسائل الاعلام. الأمر الذي يدفع نحو عدم تطور مجتمعات البلدان النامية اقتصادياً وسياسياً. والبقاء ضمن دائرة التخلف وعدم الاسهام الجدي والمبدع في الاستفادة من نعيم الحضارة الإنسانية المعاصرة فضلا عن معاناة الانسان في الدول النامية من اثار ومظاهر التخلف وضغوط الازمات المتعددة .

٦- ان احتكار الدولة لمؤسسات الاعلام والصحافة جعلتها تفرض على الجمهور اخبار الحزب الحاكم ودعايته، مع مصادرة حق أحزاب المعارضة في المساواة. لذا السلطة تتحكم في انتاج وتوزيع وعرض نوعية معينة من الثقافة والدراما. وتمنع الصحافة والإعلام من تسليط الضوء على الاحداث وتشخيص الظواهر بأذواق المواطنين.

٧- بعض الانظمة تحاول خلق ازمة ثقة بين المواطن ووسائل الاعلام بحجة الخوف من الغزو الثقافي الغربي او خطر ذوبان الهوية الوطنية في ظل العولمة.

٨- هناك تشريعات قانونية تفرض قيود شديدة على اصدار الصحف وملكيتها من ناحية، فبعض الدول العربية لا تجيز اصدار الصحف إلا بناء على ترخيص وتحقيق شروط معينة. وتشترط بعض التشريعات تأمينا ماليا كبيرا كشرط لمنح الترخيص بإصدار الصحيفة. وهناك اشكال أخرى من التضييق على الحرية مثل احتكار الصحافة والإعلام من طرف مجموعات مالية وقد يتحول هذا الاحتكار الى أداة رئيسية لخنق حرية الصحافة، وقوى اقتصادية لها ارتباطات بالسلطة السياسية. وبالتالي فأنه يقضي على التعددية والاختلاف وعلى حق المواطن في متابعة مجريات الشأن العام عبر وسائل الاعلام والصحافة. الأمر الذي يجعل الصحافي او الإعلامي تحت رحمة مالك المؤسسة، لذلك لا يمكنه ان يمارس مهنته بتحكيم ضميره طبقا للقواعد والمعايير الاخلاقية لمهنة الاعلام. إذ في هذه المؤسسات يتحكم المدير او رئيس التحرير او مدير الاخبار في التوجيه اليومي بشكل غير ديمقراطي، وتخضع هيئة التحرير لتوجهاته.

٩- تقييد حرية المبدعين الاعلاميين والمفكرين بالتواصل مع المتلقين، الأمر الذي يمنع التشاور الجماعي حول القضايا الوطنية.